

## متابعة

## سعر البنزين ينخفض 5500 ليرة

## ديوان المحاسبة وهيئة التشريع والاستشارات: الحق مع باسيل

تُبنت رسم البنزين على 9500 ليرة عندما كان سعر الصفيحة قد تراجع إلى 23 ألف ليرة، ولكن حكومة السنيورة وبعدها حكومة الحريري رفضتا تثبيت سعر الصفيحة عندما بدأ بالارتفاع مجدداً، كذلك رفضت حكومة الحريري الموافقة على طلبات باسيل المتكررة لخفض الرسم، ما دفع بالوزير باسيل إلى تأليف لجنة لدرس كيفية خفض أسعار المحروقات، فخلصت إلى توصية وحيدة، وهي خفض رسم الاستهلاك الداخلي. ورغم اعتراض مندوب وزارة المال، أصّر باسيل على إرسال هذه التوصية إلى مجلس الوزراء في 2010/12/24، ولكن المجلس أصبح مستقلاً قبل أن يتسنى درسها وإقرارها. وأدى ارتفاع أسعار النفط العالمية، في ظل حكومة تصريف الأعمال، إلى البحث عن آلية قانونية لخفض الرسم، من دون الحاجة إلى موافقة مجلس الوزراء، فبتين أن هناك مرسوماً رقمه 12480/2004 يعطي المجلس الأعلى للجمارك صلاحية تعديل قيمة الرسم نيابة عن مجلس الوزراء، بناءً على طلب وزير الطاقة والمياه، فوجّه باسيل كتابين إلى المجلس الأعلى للجمارك في 2011/1/25 و2011/1/27 طالباً بخفض الرسم بقيمة 3300 ليرة، وقد اكتفى حينها بهذه القيمة للحد من مسؤوليته المباشرة عن خفض إيرادات الخزينة، بانتظار تأليف الحكومة الجديدة لكي تتولى إعادة درس هذا الملف واتخاذ القرار المناسب في شأنه، إلا أن التعنت كان بالمحصاة، فقد أبلغت وزير المال ربا الحسن المجلس الأعلى للجمارك، الخاضع لصلاحيتها، أمراً بمنعه من تلبية الطلب، بحجة أن المرسوم المذكور أسقط بقرار تثبيت قيمة الرسم الصادر عن مجلس الوزراء في أواخر عام 2008، وذلك على الرغم من معرفتها بأن القرار لا يلغي المرسوم، وأن ليس هناك أي آلية لخفض الرسم في ظل حكومة تصريف الأعمال إلا باستخدام هذا المرسوم.

رداً باسيل على هذا التعنت باعتماد وسائل الضغط التي أثمرت رضوخاً للقانون من الجانب المتعنت؛ فالوزير كان قد طلب رأياً استشارياً من ديوان المحاسبة في شأن الآلية التي يطرحها، فردّ الديوان بأنها قانونية، فما كان من الحريري إلا طلب رأي مغاير من هيئة التشريع والاستشارات، فكانت المفاجأة أن رأيها جاء مؤيداً للآلية، وهو ما أربك الحريري وفريقه. ورغم محاولات تخطي الإرباك، جرى خفض وفقاً لما كان باسيل قد طرحه.

(الأخبار)

هذا المشروع نحو 55 مليون دولار، وهو سيحقق قدرة تخزينية تحت تصرف الدولة، تسمح بمواجهة الحالات الطارئة، كما تسمح بالتأثير على السعر المحلي، إذ إن الاتجاه هو نحو إرساء المنافسة بين الشركات لخفض الأسعار إلى أدنى مستوى ممكن، على أن تحدد وزارة الطاقة السعر الأقصى لبيع صفيحة البنزين، وهو السعر الذي يمكن أن تتدخل على أساسه الوزارة لتأمين الحاجات المحلية إذا تجاوزته الأسعار السائدة في السوق، بسبب تقلبات الأسعار العالمية أو بسبب ظهور عوامل احتكارية محلية. يبدو أن باسيل أصبح أكثر اقتناعاً بضرورة الضغط من أجل تنفيذ هذه الخطة، في ضوء ما شهدته ملف سعر البنزين في الفترة الأخيرة. فهذا الملف، بحسب ما أورده في مؤتمره الصحفي أمس، فتح منذ 22 كانون الثاني من عام 2009، حين تقدم كتكتل التغيير والإصلاح باقتراح قانون لخفض الرسوم على المحروقات وإلغاء الـ TVA عن المازوت، فعمد فريق الرئيس الحريري والمتحالون معه إلى تطيير نصاب 5 جلسات لمجلس النواب، لمنع التصويت على هذا الاقتراح. وكانت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة قد

صدر يوم السبت الماضي بيان عن رئيس المجلس الأعلى للجمارك، أكرم شديد، جاء فيه حرفياً: «بتاريخ يوم السبت الواقع فيه 26 شباط 2011، تبلغ رئيس المجلس الأعلى للجمارك من وزير الطاقة والمياه طلب خفض رسم الاستهلاك الداخلي على مادة البنزين من العيارين 98 و95 أوكتان. وفي ضوء ذلك، اجتمع المجلس الأعلى للجمارك، في التاريخ المذكور، وأصدر قراره الرقم 2011/21 القاضي بخفض رسم الاستهلاك الداخلي على مادة البنزين، إذ يخفض سعر صفيحة البنزين من العيارين 98 و95 أوكتان مبلغ خمسة آلاف ليرة لبنانية. وبعد هذا القرار ساري المفعول اعتباراً من تاريخ 26 شباط 2011»، انتهى النص الحرفي للبيان!

لا يحتاج تفسير مضمون هذا البيان إلى قدرات ذهنية خارقة، فهو يشير بوضوح، ومن دون أي لبس أو تأويل، إلى أن قرار خفض الرسم الجائر المفروض على كل صفيحة بنزين اتخذ وفقاً للآلية نفسها التي اتبعتها الوزير جبران باسيل، وعرفل تنفيذها فريق رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري طيلة الأسابيع الأربعة الماضية، بذريعة أنها غير قانونية، وأن خفض سعر البنزين يضر بإيرادات الخزينة العامة، وهو ما أدى إلى نشوب الأزمة الأخيرة، التي دفع ثمنها المستهلكون اصطفاً طويلاً في الطوابير أمام محطات بيع المحروقات في جميع المناطق، ولكنهم حصوا في المقابل خفضاً لسعر الصفيحة بقيمة 5500 ليرة (لا 5000 ليرة فقط).

عادت الأوضاع في السوق المحلية إلى طبيعتها، إلا أن أوضاع السوق العالمية ليست على ما يرام. فالتوقعات تشير إلى احتمال بلوغ سعر برميل النفط أكثر من 158 دولاراً، إذا استمرت المخاوف من تعرض الإمدادات من الشرق الأوسط للمخاطر، وهي مخاوف ليست موضوعية بقدر ما يتخذها المضاربون حجة لتحقيق أرباح طائلة... وما يهّم المستهلك المحلي الآن، هو كيفية التعامل مع عودة أسعار البنزين إلى الارتفاع، إذا صحت التوقعات، وبالتالي استهلاك الجزء الأكبر من قيمة الخفض الطارئ على الرسم المفروض؟ يعد باسيل بمعالجة هذا الوضع عبر خطة موضوعية تنطوي على تغيير جوهر في بنية السوق المحلية. فهو أبلغ «الأخبار» أن دفاقر الشروط لتأهيل خزانات البنزين وزيادتها أصبحت جاهزة، وستلزم في غضون الأيام القليلة المقبلة، وتبلغ كلفة

احتكار القلة  
وتشريع استيراد  
الحليب بلا رسوم ورقابة  
يسحقان مزارع الأبقار

الأبقار لتصريف إنتاجهم. فالآلية السابقة، أي مشروع تعاونيات جمع الحليب، توقفت في عام 2003 بسبب الهدر والفساد الذي شابها من قيادة المشروع في الوزارة والمحيطين به، إلا أن المشروع كان قادراً على خلق توازن مع احتكار القلة في المصانع، والحفاظ على مستوى من الأسعار لمصلحة المربين.

المشروع السابق كان قد غرق في المصالح السياسية والانتخابية. فعلى سبيل المثال، وسّعت إدارته واستعملت أملاكه، ومنحت القروض والسلف، وحُصّلت لزيادة عدد مراكز جمع الحليب، ووسّعت مناطق إنتاجها خلافاً للنصوص الأساسية التي حصرتها في البقاع، فيما تعثر تشغيل المراكز الأربعة في البقاع بسبب عدم دمج بعضها لزيادة قدرتها التخزينية وخفض كلفة التشغيل، وتعاملها مع تعاونيات وهمية...

لظالما كان صغار المزارعين هم الحلقة الأضعف، لكن الأمر لا يحتاج إلى الكثير بحسب دراسة «فاو»؛ فهو محصور بوضع ضوابط للأسعار في ظل نظام السوق الحرة، كما تفعل الكثير من الدول. فأوروبا، مثلاً، تدعم منتجاتها الزراعية بنحو 60 مليار يورو، وبعض الدول تضع رسوماً على مستورداتها، وبعضها يحفز إنشاء مصانع محلية بمواصفات معينة... وكل هذه الأمور تتطلب سياسة حكومية واضحة، فيما عملت وزارة الزراعة على خطين: تفعيل العمل التعاوني لتقوية صناعة صغار المزارعين بوجه احتكار القلة، ودعم زراعة القمح والشعير، وعلى الخط الثاني زيادة المساعدات الممنوحة للمربين مباشرة.



ل. جاويش

ولا فرق في الأسعار بين البلدين، أي إن سعر الطن في سوريا ولبنان يكاد يكون هو نفسه، وبالتالي فإنه باستثناء الحالة التي يكون فيها الحليب غير قابل للتصنيع بسبب ارتفاع نسبة الحموضة فيه، لا مصلحة لمربي الأبقار في سوريا بتصدير الكميات إلى لبنان ودفع كلفة نقل إضافية عليها. أما الكميات المرفوضة فتخلط بكميات كبيرة من المواد الحافظة لاسترداد كلفة إنتاجها على الأقل، بدلاً من تلفها. لكنها أقل جودة، وأكثر عرضة للجراثيم... والأنكى من ذلك، يقول كيولي، أن الدولة تسمح أيضاً باستيراد عشوائى لحليب البودرة، ولا تعمل على تشجيع زيادة الإنتاج المحلي وتصنيعه للمستهلك اللبناني.

## آليات حماية

إزاء هذا الواقع، كان لا بد لوزير الزراعة حسين الحاج حسن، من البحث عن آلية تحمي صغار مربي

الوزارة أعدت  
خطة موضوعة  
لتحديد السعر الأقصى  
ليعم البنزين

## باختصار

ارتفعت الأكاليف التشغيلية السنوية بنسبة 17% إلى 1,8 مليار دولار، وارتفعت الأكاليف الخاصة بالموظفين بنسبة 15,7% إلى 990 مليون دولار، ووصلت الأصول الإجمالية للمصارف إلى 134,1 مليار دولار، مسجلة نمواً بنسبة 11,2% مقارنة بنهاية عام 2009، فيما ارتفعت القروض والسلفات الإجمالية بنسبة 25,7%، وبلغت 36,2 مليار دولار. أما ودائع الزبائن فقد بلغت 112,1 مليار دولار، مرتفعة بنسبة 12,3%.

## ◀ 28 مليون دولار كلفة القرصنة في لبنان

أصدر التحالف الدولي للملكية الفكرية التقرير الرقم 301 لعام 2011، الذي يقوم بحماية حقوق التأليف والنشر وحقوق الملكية الفكرية في 39 دولة. وقد أشار إلى أن الخسائر المحققة في لبنان بفعل القرصنة بلغت 28 مليار دولار، مؤكداً أن لبنان نجح في تسجيل تقدم ملحوظ لجهة حماية حقوق التأليف والنشر، غير أنه أكد استمرار ظاهرة قرصنة برامج الكمبيوتر التجارية، وقرصنة الكابلات والمحطات التلفزيونية المشفرة، وقرصنة التجزئة (الأفلام والموسيقى...)، وقرصنة الكتب (تصوير، ترجمة غير قانونية...).

(الأخبار، المركزية)

تويوتا 91 سيارة، ميتسوبيشي 74 سيارة، مرسيدس 64 سيارة، رينو 63 سيارة، ميتسوبيشي 58 ومازدا 55 سيارة. تجدر الإشارة إلى أن مبيعات السيارات الكورية ازدادت في كانون الثاني 2011 بنسبة 47,36% لتبلغ 269 سيارة، مقارنة مع 454 سيارة في الفترة نفسها من عام 2010. وفي المقابل تراجع مبيع السيارات اليابانية بنسبة 17,33% إلى 563 سيارة.

## ◀ 1,6 مليار دولار أرباح مصارف «ألفا»

بحسب الميزانيات المجمع غير المدققة، التي جاءت في نشرة بنك بيبيلوس الأسبوعية، أول من أمس، فإن أول 13 مصرفاً في لبنان حققت أرباحاً صافية في عام 2010 قيمتها 1,6 مليار دولار، أي بزيادة نسبتها 24% مقارنة مع النتائج المحققة في عام 2009. وهذه المصارف الـ 13 تعرف باسم مصارف المجموعة «ألفا»، ولديها ودائع بقيمة 26 مليار دولار. وقد بلغت قيمة الإيرادات التشغيلية الصافية لهذه المصارف ما نسبته 20,4%، لتبلغ 3,8 مليارات دولار، فيما ارتفعت الإيرادات الناجمة عن الفوائد بنسبة 20% لتبلغ 2,5 مليار دولار. أما الإيرادات غير الناجمة عن الفوائد، فقد ارتفعت بنسبة 27%، لتبلغ 1,4 مليار دولار. وكذلك

صوما. وقد أكد الطرفان، في بيان، ضرورة التنسيق لوجود تكامل بين عمل كل منهما، إذ إن نقابة الطوبوغرافيين تضع الدراسة الأولية والأساسية لكل عمل إنشائي يتعلق بنشاطات جمعية منشئي وتجار البناء، وذلك وفقاً لأسس علمية وفنية، بما فيها أعمال المساحة والكيل وتركز البناء والتحسين العقاري، وسواها.

## ◀ ارتفاع مبيعات السيارات في كانون الأول

سجلت مبيعات السيارات الجديدة في لبنان، استناداً إلى جمعية المستوردين، تقدماً بنسبة 8,18% سنوياً، لتصل إلى 1924 سيارة خلال كانون الثاني 2011 مقارنة مع 1797 سيارة في كانون الثاني 2010. واحتلت السيارات الكورية المركز الأول ضمن لائحة مبيعات السيارات الجديدة، فقد بلغت حصتها في السوق 34,41%، تلتها السيارات اليابانية بنحو 28,96%، والأوروبية بنحو 28,45%، والأميركية بنحو 7,51% والصينية بنحو 0,67%.

واحتلت «كيا» المرتبة الأولى لجهة مبيعات السيارات الجديدة في لبنان خلال كانون الثاني 2011، فسجلت مبيع 454 سيارة، تلتها نيسان بنحو 262 سيارة، وهيونداي بنحو 214 سيارة، ثم شيفروليه 97 سيارة،

## ◀ 99,29% من اكتتابات سندات الخزينة في فئة 5 سنوات

ففي المزاد الذي أقيم على سندات الخزينة في 17 شباط، جمعت الحكومة مبلغ 1177,12 مليار ليرة، وتركزت الاكتتابات في سندات من فئة 5 سنوات بنسبة 99,29%، ومن فئة الستة أشهر 0,28%، ومن فئة الثلاثة أشهر 0,42%.

وقد بلغ المردود المثلث على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية ما نسبته 6,17%، مقابل 5,62% في المزاد الذي سبقه لسندات من الفئات نفسها أجري في 3 شباط. ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الاكتتابات في سندات الخزينة الطويلة الأمد، لكونها ذات مردود أعلى، إذ مثلت حصتها في المزاد السابق ما نسبته 72,24%، وقد بقي المردود على السندات كالاتي: 6,18% لفئة الخمس سنوات، و4,50% لفئة الستة أشهر، و3,93% لفئة الثلاثة أشهر.

## ◀ مزاوله مهنة الطوبوغرافيا

هي محور الاجتماع الذي عُقد أول من أمس بين نقيب الطوبوغرافيين المجازين في لبنان سركيس فدعوس، ووفد من جمعية منشئي وتجار البناء في لبنان برئاسة إلي